القائم بترئيسا جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة

### استجواب هايف للحجرف ينتهي بتقديم 10 نواب لطلب طرح الثقة.. والحسم في جلسة 3 يوليو المقبل

# الغانم: لا صحة لشائعة حل المجلس .. والأمر بيد الأمير

■ واثقون بفطنة نواب الأمة لتحمل مسؤولياتهم في التصويت الديمقراطي على طلب طرح الثقة بوزير المالية

كتب أحمد الرشيدي

أعرب رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم عن ثقته بفطنة غالبية أعضاء مجلس الأمة الذين سيتحملون مسؤولياتهم في التصويت الديمقراطي على طلب طرح الثقة بوزير المالية د.نايف الحجرف ، والتصدي لمحاولات ترهيبهم التي تقوم بها أطراف نيابية وغيرها.

وقال الغانم في تصريح للصحافيين عقب الجلسة ذكرت أمس خيارات الاستجواب فاختار الوزير الحجرف أحدها باعتلاء المنصة بعد موافقة المجلس وبعد نهاية الاستجواب تقدم عشرة نواب بطلب طرح الثقة سيتم التصويت عليه في 3 يوليو وسيحدد كل نائب رأيه في الجلسة في ممارسة ديمقراطية.

وأشار إلى ما كان يؤكد عليه على الدوام من وجود أجندات أكبر من استجواب وغيره بدليل نشر الاشاعات التي تلي تقديم طلب طرح الثقة فلنا من مروجيها أن بإمكانهم خداع النواب ودفعهم للتسابق على تأييد طرح الثقة ، كإشاعة حل المجلس واستقالة الوزير التي نفاها بنفسه .

وأضاف: ويمكرون ويمكر الله فهذه الأمور مكشوفة ومن ينشر مثل هذه الإشاعات من وسائل الإعلام والتواصل فإنها تضرب مصداقيتها وغالبية أعضاء المجلس يتحملون مسؤولياتهم في هذا الشأن .

أضاف ان بعض الاطراف النيابية وغيرها دأبت على الترويج لحل المجلس وهي اسطوانة مشروخة تستخدم عند كل استجواب مع أن هذا الامر بيد الامير ومصير هذه الإشاعة كسابقاتها وسيكمل المجلس بإذن الله مدته والحياة ماشية بإذن الله .

وأوضح أن الحل بيد صاحب السمو الذي ألتقيه كما تلتقيه مجاميع من النواب وسموه يرى أن الامور طيبة حتى الآن.

وردا على سؤال بوجود طلب طرح ثقة آخر غير الذي تقدم رسميا قال الغانم : غير صحيح هذا الطلب الثاني ، فما يقدم هو طلب واحد وما يتم نشره خلاف ذلك لا علاقة له بالبرلمان ويبقى من يريد الالتزام بالقسم واحترام القانون فهذا الوضع الطبيعي ومن لا يرغب في ذلك فإن الناس هي من تحكم عليه ، إذ لا يجوز مثلا التوقيع على طرح الثقة قبل مناقشة الاستجواب ، ويبقى هذا الكلام ضمن محاولات ترهيب النواب بقرب حل المجلس لكن النواب على قدر عال من الفطنة والذكاء فلن ينطلي عليهم مثل هذا الاسلوب المتكرر منذ بداية الفصل التشريعي الحالي وحتى في مجالس سابقة رغم فشل هذه الاساليب.

وردا على سؤال في شأن البيان الصادر أمس عن مجلس الأمة ذكر الغانم أن البيان يعبر عن ثوابت ومبادئ المجتمع الكويتي والتزاماته الشرعية والتاريخية والدستورية بما تريده الغالبية العظمى من الشعب الكويتي . وأضاف: أشكر الحكومة التي لها مواقف مشرفة من القضايا الاسلامية والعربية ومنها القضية الفلسطينية ليس فقط بمقاطعة الاجتماعات التي يتواجد فيها ممثل صهيوني بل بمواقف الكويت في مجلس الامن حتى أصبح المجلس يمثل الضمير العربي رأي غالبية الشعوب العربية تجاه القضايا المختلفة ، مؤكدا أننا جميعا نسير وفق خط سمو الأمير ونهجه الذي لا نتبعه فقط بل نفخر به.

وكان استجواب هايف للحجرف انتهى بتقديم 10 نواب طلبا لطرح الثقة ، وذلك عقب انتهاء الاستجواب.

من جانب آخر وافق المجلس على مشاريع قوانين بشأن اعتماد الحسابات الختامية لثماني جهات حكومية عن السنة المالية «2017/2018» ومشاريع قوانين ربط ميزانيات تلك الجهات للسنة المالية «2019/2020» وقرر إحالتهم إلى الحكومة.

والجهات هي:-1 مؤسسة الموانئ الكويتية -2 الهيئة العامة للصناعة -3 الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات -4 مجلس الأمة -5 بنك الائتمان الكويتي -6 الهيئة العامة للطرق والنقل البري -7 الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما -8 الهيئة العامة للشباب.

ورفع رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم جلسة للمجلس العادية على أن يستكمل المجلس جلسته صباح اليوم الأربعاء.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

افتتح رئيس المجلس مرزوق الغانم الجلسة بعدما رفعت نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

واستهل المجلس أعماله ببند التصديق على المضابط.

قال وزير المالية: استلمت الاستجواب المقدم من النائب محمد هايف وأطلب إدراج استجوابي في جلسة اليوم لمناقشته في هذه الجلسة.

وانتقد النائب سعدون حماد قيام النائب محمد هايف بجمع تواقيع «طرح ثقة»، قائلا: «ما يصير هذا خلاف شخصي!»، فرد هايف: «انت اشتبي.. الحين يبي يسوي له سالفة».

وأوضح الرئيس الغانم أنه «يجب إعادة ترتيب الجدول»، مشيرا الى تأجيل الرسائل الواردة ومناقشة استعدادات الحكومة للأوضاع الإقليمية إلى اليوم.

ووافق مجلس الأمة على مناقشة استجواب وزير المالية المقدم من النائب محمد هايف.

واعتلى النائب المستجوب محمد هايف يمين منصة الرئاسة فيما اعتلى الوزير الدكتور الحجرف يسار منصة الرئاسة.

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم قال في كلمة له بعد ان انتقل للجلس إلى مناقشة بند الاستجوابات ان النائب محمد هايف تقدم أمس الأول بهذا الاستجواب الموجه إلى الوزير الدكتور الحجرف بصفته.

وأوضح الرئيس الغانم انه عملا بنص المادة «135» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تم ابلاغ الوزير الدكتور الحجرف بهذا الاستجواب فور تقديمه.

وأضاف انه طبقا لنص المادة المذكورة لا يجوز مناقشة الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير مبينا انه يجوز لمن وجه إليه الاستجواب طلب مد هذا الأجل إلى أسبوعين على الأكثر فيجاب إلى طلبه.

وذكر انه يجوز بقرار من مجلس الأمة التأجيل لمدة مماثلة ولا يجوز التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بعد موافقة أغلبية أعضاء المجلس.

وطلب وزير المالية من المجلس دخول الفريق المساند له لبدء مناقشة الاستجواب.

وفي هذا الشان نصت المادة «135» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على أن «يبلغ الرئيس الاستجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص فور تقديمه ويدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه بعد سماع أقوال من وجه إليه الاستجواب بهذا الخصوص».

وحول موعد مناقشة الاستجواب نصت المادة آنفة الذكر على أنه «لا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة رئيس مجلس الوزراء أو الوزير حسب الأحوال».

وتعطي المادة من وجه إليه الاستجواب الحق في أن «يطلب مد الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة إلى أسبوعين على الأكثر فيجاب إلى طلبه ويجوز بقرار من المجلس التأجيل لمدة مماثلة ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بموافقة أغلبية أعضاء المجلس».

ويشمل طلب الاستجواب المقدم من النائب محمد هايف محورين يدور الأول حول ما رآه مقدم الطلب ب«حنث وزير المالية باليمين والكذب على الأمة ونوابها».

أما المحور الثاني فيتعلق وفق مقدمه ب«عدم جواز اقتضاء فوائد على استبدال الراتب تحت أي مسمى كوصفها بانها عائد استثماري».

وأعطت المادة «100» من الدستور الكويتي الحق «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم».

ووصف محمد هايف الاستجواب بانه «حادثة تاريخية ان يقدم استجواب

■ هناك أجندات بدليل نشر الشائعات ظنا من مروجيها أن بإمكانهم خداع النواب للتسابق على تأييد طرح الثقة

■ ويمكرون ويمكر الله ومن ينشر الشائعات من وسائل الإعلام والتواصل فإنها تضرب مصداقيتها أولاً

■ بعض الأطراف النيابية دأبت على الترويج لحل المجلس وهي أسطوانة مشروخة تستخدم عند كل استجواب

الحجرف يرد على محاور الاستجواب

■ من يريد الالتزام بالقسم فهذا الوضع الطبيعي ومن لا يرغب في ذلك فإن الناس هي من تحكم عليه

■ الحجرف: أواجه استجوابا أوقفني في مثالبه الأخلاقية أقف أسفا على فظاعة الاستجواب وفظاعة الاتهام

■ جميع المستشارين الذي تكلمت معهم قالوا في الاستجواب عوار دستوري لأن فيه تجريحاً وإساءة وقذفاً

مداخلة المطير

.. وسعدون حماد

العدساني متحدثا